

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الخامس عشر
محرم 1439 هـ / سبتمبر 2017 م

قائمة المحتويات

الصفحة	المؤلف	عنوان المقال
01	د. عبد الصمد سعودي (جامعة المسيلة) د. بلقاسم سعودي (جامعة المسيلة)	دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي -دراسة تطبيقية باخاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA -
21	د. عبد النعيم دفرور (جامعة الوادي) د. شاهد إلياس (جامعة الوادي)	الشراكة الصناعية كخيار استراتيجي للمؤسسة لرفع ميزتها التنافسية
39	د. بوخاري لولو (جامعة برج بوعريريج) د. لعاب وليد (جامعة برج بوعريريج)	إشكالية اختلال التوازن الهيكلي وطرق معالجته في الاقتصادات النفطية -دراسة حالة النرويج والإمارات العربية المتحدة-
55	د. دراجي كريمو (جامعة الجزائر3) العسالي جمال (جامعة الجزائر3)	مبدأ الإفصاح والشفافية كآلية لتسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر
71	د. دحاك عبد النور (جامعة تيزو وزو)	محاولة تحديد مفهوم الحدس في حقل الإدارة
87	د. صولي علي (جامعة الجلفة)	المفارقة بين مصادر التمويل الإسلامي والربوي (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية الأغواط الجزائر)
110	د. بن عيسى أمينة (جامعة تلمسان)	دراسة قياسية للعلاقة بين كمية النقود و الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014)
120	أ.د. حاج صحراوي حمودي (جامعة سطيف1) برامة ريمة (جامعة سطيف1)	محاولة قياس أثر التشوهات الموسمية على مردودية الأسهم في إطار نظرية المالية السلوكية - دراسة حالة سهم شركة بيجو خلال الفترة (2010-2016)
133	أه. موزاوي عبد القادر (جامعة مستغانم) د. نشأت ادوارد ناشد جرجس القادر (معهد ع ع ! ح ن م / جمهورية مصر)	رأس المال الفكري ودوره في تحسين إنتاجية المؤسسات الصناعية - دراسة حالة مؤسسة صيدال فرع انتيبوتيكول "المدينة" -
155	د. عبد الله نور الدين (جامعة سعيدة)	معايير الإشراف والرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة تطبيقية على ضوء مقررات لجنة بازل الثانية -
171	د. كسنة محمد (جامعة الجلفة) قهيري فاطنة (جامعة الجلفة)	أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية - من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة -
190	د. رمضان لعلا (جامعة الأغواط) د. شارف عبدالقادر (جامعة الأغواط)	الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا ، الصين)
213	د. بن أشنهو سيدي محمد (جامعة تلمسان)	دراسة تجريبية للعوامل الفردية المؤثرة على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات
229	فضيل البشر ضيف (جامعة سيدي بلعباس) أ.د. الهوارى جمال (جامعة سيدي بلعباس)	دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر
245	أ. ميلودي عمار (جامعة المسيلة) د. وهي بوعلام (جامعة المسيلة)	السياسية الجمركية و إشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015- 2017
257	بن عيسى بن علي (جامعة الأغواط) أ.د. قرش عبد القادر (جامعة الأغواط)	الصيرفة الإسلامية كشكل من اشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري -

67	<i>BEKADDOUR Hassen Dr. Mohamed AHMED BELBACHIR (Université de Tlemcen)</i>	<i>L'intelligence économique, un processus informationnel pour la maîtrise de l'environnement de l'entreprise</i>
49	<i>AIT ATMANE Braham (Université de Bejaia)</i>	<i>ANALYSE GRAPHIQUE ET MATHEMATIQUE DU LIEN IDE ET COMMERCE EXTERIEUR EN ALGERIE</i>
35	<i>Dr. CHEKROUN Meriem (Université de Sidi Bel Abbas)</i>	<i>Le rôle de l'audit interne et du contrôle interne dans la prévention et la détection de la fraude: cas d'un échantillon d'entreprises algériennes</i>
13	<i>Dr. HEBRI Assia (Université de Mascara)</i>	<i>Le programme des énergies renouvelables en Algérie.. Vers une efficacité énergétique d'ici 2030</i>
01	<i>Dr. KARA Rabah (Université de Tizi-Ouzou)</i>	<i>Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015: Approche historique</i>

دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي - دراسة تطبيقية بالحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA -

عبد الصمد سعودي

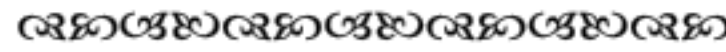
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة المسيلة

بلقاسم سعودي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة المسيلة



ملخص:

يعد التحرير المالي، يعد أهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال هذه الفترة، وأبرز معالم النظام المالي الجديد وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، وكذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي، التي تشهدها غالبية الدول، وتعد المصارف أهم القطاعات التي يشملها التحرير المالي إضافة لأسواق صرف العملات وقطاع التأمين والبورصات.

ترتبط مؤشرات الأزمة المصرفية التي يتعرض لها القطاع المصرفي بصورة مباشرة بسلامة النظام المالي، وتحقيق مبدأ السلامة المالية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام بموقف مالي سليم، فالهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية ونجاعة مؤشرات الحيطة الجزئية والتي تعرف بإطار CAMELS في الحد من المخاطر المالية مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات في البنوك، وخلصنا إلى أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يعالج مشاكل البنوك في ستة مؤشرات جزئية دون غيرها وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق فتعمل هذه المؤشرات على الاكتشاف المبكر لنقاط الضعف الخطرة في أداؤها ومعالجتها قبل تفاقمها، وكذلك اكتشاف نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، وبهذا فإن هذه المؤشرات تساهم بشكل كبير في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم وكذلك تأثيرها الفعال على نمو واستمرارية البنك وبالتالي حماية الجهاز المصرفي والحد من قابلية تعرضه للأزمات المصرفية.

Summary:

The policies have resulted in financial liberalization and internationalization of the transition banking crises, financial crises and the variety and sequence, perhaps the most important challenges and the negative effects of financial liberalization. The effects of these crises threatened to severe and serious economic and financial stability of the States concerned, and clearly demonstrated through the recent global financial crisis. In this sense, the stability of the domestic financial system and international has become the basic objectives of the international community and the general necessity and urgency imposed by the complexity of markets and development, and in this framework, we find that many local and international institutions (IMF, World Bank...) devoted an important aspect of its activities to study the financial stability and seek to achieve, especially after the adoption of the various States of the policy of financial liberalization and the rise of financial capitalism and the spread of necessary personnel.

أولاً: التحرير المالي: مفهومه، إجراءاته، مخاطره.

1 - مفهومه: بعد انهيار النظام النقدي الدولي المسمى بنظام برتن وودز عام 1972 وتعويم أسعار صرف العملات الرئيسية (الدولار الأمريكي، الباون الإنكليزي، الين الياباني والمارك الألماني)، ظهرت حاجة ملحة لتحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه في الدول الصناعية. حيث بدأت دولة تلو الأخرى بتخفيض هذه القيود أو إلغائها بهدف تمكين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من التكيف للتغيرات الحاصلة في النظام النقدي الدولي وخصوصاً للتقلبات في أسعار صرف العملات وزيادة المخاطر الناتجة عن ذلك وصولاً إلى تحقيق الكفاءة في استخدام التدفقات الرأسمالية والادخارات والذي تعتبر الهدف الرئيسي للتحرير المالي حيث يعرف "التحرير المالي" بأنه أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسية. وكانت أولى بدايات التحرير المالي في الدول الصناعية الكبرى لتمتد فيما بعد إلى الدول النامية وهذا يعني أن التحرير المالي يمكن أن يتضمن الإجراءات التالية: (1)

- تحرير أسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها.
- تخفيف القيود على تعامل البنوك التجارية بالأوراق المالية.
- تقليل استخدام أدوات التدخل المباشر وزيادة استخدام أدوات التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية.
- رفع أو تقليل الحواجز على المشاركة الأجنبية في أسواق المال الوطنية.
- السماح باستخدام أدوات مالية جديدة كالسندات الصفرية Zero-Coupon Bond أو السندات الصادرة بعملة أجنبية أو أية أداة مستحدثة أخرى.

- أي إجراء يؤدي إلى زيادة التنافس في القطاع المالي وتشجيع دور القطاع الخاص فيه بما في ذلك خصخصة القطاع العام.

- رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي وبالتحديد على حركة رأس المال من وإلى البلد سواء بالنسبة لحركة رأس المال الناتجة عن التجارة الدولية أو حركته الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

فمن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التحرير المالي من عدة جوانب وهذا حسب اختلاف آراء ووجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، فيعرف التحرير المالي بأنه (2) يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصيص غير الكفاء للموارد المالية إلى التأثير سلباً على النمو والاستثمار والادخار (3). أو هو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها وأدائها.

وبهذا يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الشامل بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعميق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

2 - إجراءات التحرير المالي: (4) تشمل سياسات التحرر المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب التحرير المالي المرور بها وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي والإجراءات التحرير على مستوى الخارجي.

- إجراءات التحرير على مستوى المحلي: (5) والذي يشتمل على ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء

بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند الحد المعين وتحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، وثانيا الغاء الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية حيث تدعم بحوث استندت إلى مجموعة مختلفة من الأساليب بما في ذلك الدراسات القطرية فكرة أنه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الأجنبية في بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية، إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: تتضمن سياسات التحرر المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالآتي:

✓ إلغاء ضوابط الصرف: وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.

✓ فتح حساب رأس المال: ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية؛ وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين لأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية، وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية بالدخول السوق المالية المحلية، وهذا يتضمن حذف العقوبات التي توقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال (6).

✓ فتح أسواق الأوراق المالية: تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها، لأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية، والعمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية، والسماح للشركات الأجنبية بالدخول في السوق المالية وفسح المجال لها إصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المال أضف إلى ذلك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

3 - مخاطر التحرير المالي: (7) يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث حدثت في عقد التسعينات أزمات بنكية ومالية في مالا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية كندا وشمال أوروبا وإفريقيا فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعولمة، حيث كانت لهذه الأزمات تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وامتد تأثيرها السلبي على النظام المالي في البلاد الأخرى.

وتعد طريقة تطبيق إجراءات التحرير المالي من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات، حيث يوجد منهجان لتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيلة وحذر.

حيث أدى التطبيق الآني لكافة خطوات لتحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث مشاكل مالية واقتصادية في دول التي سلكت ذلك النهج، ونشير إلى تجارب كل من الأرجنتين ولأورجواي للتحرير الشامل، فإن كلتا الدولتين قامتا بتحرير قطاعيهما المالي الداخلي والخارجي في آن واحد، وأن جميع خطوات التحرير من إزالة القيود على سعر الفائدة وتخصيص الائتمان، و على حرية الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، وعلى سوق رأس المال بالإضافة إلى قابلية العملة للتحويل الكامل قد تمت في آن واحد. وقد أدت تلك الخطوات إلى تزايد درجة العمق المالي، ومارست نوع من التساهل نتيجة تأثيرات الإيجابية على الاستثمار الكلي والأداء الاقتصادي في تلك الدول إلى الوقوع في دائرة من الأزمات المالية أهمها (8).

- واجهت الأرجنتين مشكلة الدولار المتزايدة لأصول والخصوم الجهاز المصرفي نتيجة التحرير القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي عرض كل البنوك و الشركات المقترضة لمخاطر تخفيض العملة الوطنية.

- أدى التحرير المالي في الأرجنتين إلى زيادة نسب الرفع المالي للشركات حيث تزايدت مديونيتها قصيرة الأجل لتلك الشركات.

- تأثرت الأرجنتين على وجه الخصوص بأزمة المكسيك عام 1995 حيث أدت إلى تزايد كبير في التدفقات الرأسمالية الخارجية.

- وفي تركيا أدى التحرير غير التدريجي إلى تقلبات شديدة في كل من سوق رأس المال وأسعار الصرف، كما تعرض كل من القطاعين المالي والحقيقي لمخاطر منتظمة كبيرة.

أما من أمثلة تجارب تحرير المالي التدريجي نذكر في ذلك تجربة الهند التي اتخذت نهجا تدريجيا في التحرير المالي 1991، حيث قامت بتحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي مكنها من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، وأدى ذلك إلى زيادة مستوى العمق المالي بها.

- ويمكن الإشارة إلى نقطة مهمة وهو أن التحرير من كل القيود لا يعني عدم تدخل الحكومة في السوق المالي، بل يبقى للحكومة درجة من التدخل في حالة فشل السوق، من خلال الإشراف وتنظيم هذا السوق.

ثانيا: الأزمات المالية: المفهوم والأنواع، والأسباب.

1 - مفهوم الأزمة المالية: بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها؛ ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى؛ كما يمكن تعريف الأزمة بصفة عامة كما يلي: هي حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء، أو هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة والذي يمكن أن يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إلحاق الضرر بها. (9)

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن القول أن الأزمة مهما كانت تتسم بالخصائص التالية:

✓ عنصر المفاجأة: العنيفة عند انفجارها وإن كان قد يسبقها بعض المقدمات أو الإرهاسات؛

- ✓ نقص المعلومة وعدم دقتها: حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ولا يعرف حجمها، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف معها، بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها؛
- ✓ تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار؛
- ✓ فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته؛
- ✓ حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة؛
- ✓ غياب الحل الجذري السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل الجذري أصلا؛(10)

- ✓ التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها، وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها؛
- ✓ الدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية والتي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة تشبه الدوامة التي تدور في فلك يصعب الخروج منه

2 - أنواع الأزمات المالية: يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية: (11)

- الأزمات المصرفية: وتتخذ شكلان:
 - ✓ أزمة السيولة: تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع؛ وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة؛ وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.
 - ✓ أزمة الائتمان: وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.
- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات": يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر؛ وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل؛ وهنا يصبح الخيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث لما يكون هناك اتجاه قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.
- أزمات العملات: وتحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%؛ كما تسمى أيضا هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات. (12)
- 3 - أسباب الأزمات المالية: إن أسباب هذه الأزمات تختلف من اقتصاد دولة لأخرى بحسب ظروفها، ففي دراسة دولية معمقة شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلدا خلال العشرين عام الماضية (استخدم مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة، ونسبة الخسارة في الاحتياطات)، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة المدروسة عرضة

للأزمات المالية هي البلدان التي شهدت تحررا في أسواقها المالية، والأزمات المصرفية التي أدت بدورها إلى أزمة عملات، نظرا للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملات، مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني (13).

فمعظم الأدبيات الاقتصادية تشير إلى جدل دائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، وفقا لنظرية "مينسكي" Minsky's Theory فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو كما يسمى Financial Fragility "وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل (14).

قبل التفصيل في الأسباب يمكن إجمال أسباب نشوء الأزمات المالية في دولة في النقاط التالية:

- انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم.
- التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز أسواق الأوراق المالية كانت القاسم المشترك للعديد من الأزمات المالية.

- تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.
تكون الدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وتفقد السلطات النقدية قدرتها على لعب دور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض.

ثالثا: أدوات ضبط استقرار وسلامة النظام المالي:

لا شك في أن توفر الأدوات الكمية والنوعية لمراقبة وتقييم استقرار وسلامة النظام المالي تيسر مهمة التنظيم والإشراف المصرفي الحريص. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام هذه الأدوات كنظام إنذار مبكر ضد الكوارث المالية الممكنة. وقد شرع عدد كبير من المؤسسات الوطنية والعالمية في تطوير مثل هذه الأنظمة وكثفة في السنوات الأخيرة الجهود في هذا المجال.

1 - نظام تصنيف المراتب المعروف بنظام كاملز CAMELS: (15) وهو أحد الأدوات الشائعة التي يستخدمها المفتشون المصرفيون لمراقبة سلامة المؤسسات الفردية الذي طور في الولايات المتحدة في أوائل التسعينات وتبناه بأشكال متنوعة عدد كبير من البلدان الأخرى وكلمة CAMELS اختصار يجمع الأحرف الأولى للكلمات التي تدل بالإنجليزية على كفاية رأس المال، ونوعية الأصول، والإدارة، والإيرادات، والسيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق. وبإمكان المنظمين المصرفيين اعتمادا على مؤشر مركب مشتق من معلومات تتعلق بالمجالات الستة هذه وتتصل بأنشطة المصرف أن يقوموا بالعمل اللازم لتبديل سلوك المصرف أو إغلاق عملياته عندما تكون رتبته متدنية جدا. لكن، تنفيذ هذا النظام في البلدان النامية يواجه عددا من الصعوبات العملية من بينها المشاكل الرئيسية التي تقترن بكفاية رأس المال، وخاصة، مراقبة نوعية أصول المصرف التي استعرضناها أعلاه؛ وعلاوة على ذلك من الواضح أن الإدارة السليمة ضرورية لأداء المصرف؛ لكن الإدارة متغير نوعي من الصعب قياسه، ومن الواضح أن هناك علاقة ما بين ربحية المصرف ويسره، ولكن يصعب تفسير هذه العلاقة. فمثلا يمكن عزو تحقيق المصرف أرباحا عالية بشكل غير اعتيادي إلى زيادة المخازفة. وتتأثر السيولة بعدد من العوامل المختلفة، من بينها مصادر التمويل، وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة قصيرة الأجل. ويمكن تفسير ذلك بشكل مقنع من خلال استخدام انميار بنك بارينغز عام 1990 مثلا، يوضح أن مصرفا لديه سيولة ويتمتع بالسلامة في فترة زمنية معينة يمكن أن يتدهور بسرعة نحو الإعسار والإفلاس بسبب سوء إدارة وغش موظف أو اثنين.

وأخيراً يخلق قياس الحساسية تجاه مخاطر السوق مشاكل عديدة ناجمة أساساً عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل تبادل وتأثر الفائدة، وصفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم، والسلع وحتى العقارات، ويولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب جداً قياسها.

2 - نظام بيسيك BASIC للإشراف المصرفي: وقد طورته الأرجنتين إثر أزمة بيسو أو تيكيلا المكسيكية من 1994 إلى 1995. ويشير الاختصار إلى السندات، والتدقيق المحاسبي، والإشراف، والمعلومات، والتصنيف الائتماني؛ وأحد السمات الخاصة لهذا النظام هي التأكيد الشديد على الكشف عن المعلومات التي تتعلق بكافة القروض في النظام المالي وخلق مكتب ائتمان لتوفير المعلومات لعامة الناس؛ بالطبع هناك مشكلة تكمن في ذلك هي أن المنفعة الناجمة عن المعلومات تعتمد على دقتها وموثوقيتها. وسمة أخرى هامة لهذا النظام تتعلق بالطلب من المصرف الحصول على مرتبة ائتمانية والإعلان عنها، وعلاوة على ذلك، يتعين على المصارف إصدار ديون تابعة، ما يخضعها للنظام الذي يفرضه السوق.

3 - نظام مؤشرات الحرص الكلية إم.بي.أي (MPI) لسلامة النظام المالي (16): وهو نظام مراقبة شامل وطموح أكثر لسلامة النظام المالي، الذي يجري تطويره كجزء من برنامج مشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو تقييم القطاع المالي ويضم نظام إم.بي.أي (MPI) إطار نظام كاملز CAMELS مضافاً إليه المؤشرات الكلية؛ وباستخدام إطار كاملز تحسب المؤشرات الكلية لسلامة المؤسسات المفردة وتعرف بـ "مؤشرات الحرص الجزئية". وتغطي مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرات الكلية ومنها النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، والتضخم ووتائر الفائدة والصرف والإقراض والانتعاش في أسعار الأصول والتأثيرات المرتبطة بالكثرة والعدوى ويستند نظام إم.بي.أي مفاهيمياً إلى أن المؤشرين الجزئي والكلية، وهما بالتحديد الضعف المالي للمؤسسات المفردة وصدمة الاقتصاد الكلي، مفيدان في تحديد الأزمة بدقة. ولا يزال نظام إم.بي.أي في مراحل التطوير الأولى ويحتاج عدداً من التحسينات قبل أن يصبح جاهزاً للعمل. من هذه الناحية هناك حاجة إلى توضيح مفهوم محددات سلامة واستقرار النظام المالي والعلاقات المتبادلة بينهما، وتحديد إرشادات الإنذار المبكر المختلفة التي يتعين على صانعي السياسة الانتباه إليها لمنع حدوث الأزمات المالية. غير أن المشاكل الهائلة التي قد تواجه تكمن في مجالات البيانات الإحصائية. وفي هذا السياق تصبح فائدة نظام إم.بي.أي محدودة جداً بفعل تنوع المعايير الإحصائية الوطنية وتغايرها بشدة؛ والأكثر من ذلك أن الافتقار إلى معيار دولي يعيق المقارنات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك هناك المسائل الشائكة، التي تتعلق بالبيانات السيئة أو الناقصة أو بندرة البيانات حول نوعية أصول المصرف ووجهات عملياته الأخرى، ومنها الملكية والتركيز القطاعي للديون، وتقديم الديون الرديئة (المعدومة) وشطب الديون. وتشكل مشكلة عدم توفر بيانات كافية، بالفعل تحدياً هائلاً في البلدان النامية، كما أنها مصدر قلق جدي في الدول المتطورة، كما تبين مؤخراً في سلسلة من الفضائح المالية في اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكدنا أعلاه، تطرح الابتكارات المالية المتواترة بسرعة، مثل المشتقات المالية، وعمليات البيع والشراء غير المدرجة في الميزانية مشاكل خاصة تتعلق بتقييم سلامة المؤسسات المالية، وذلك بسبب التقلبات الحادة، وعدم تقديم تقارير حول عمليات البيع والشراء وضخامة هذه العمليات، كما حدث في حالة بنك بارينغز.

رابعاً: تحليل مؤشرات الحيطة الجزئية للبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام نظام التقييم المصرفي camels

1 - القواعد الاحترازية المطبقة على البنك الوطني الجزائري: سعت السلطات النقدية في كل دولة إلى إجبار البنوك على إتباع القواعد الاحترازية والتقييد بها، حماية لتلك البنوك ومودعيها، وحفاظاً على سلامة النظام المصرفي ككل حيث تفرض لجنة بازل للرقابة المصرفية على بنوك الجزائر إتباع سياسة صارمة وواضحة المعالم في إطار مهامه الاشرافية والرقابية على

متعاملي الجهاز المصرفي الوطني والبنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك التجارية الجزائرية يخضع للقواعد التي تبنتها السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات المتمثلة في التوصيات الصادرة عن لجنة بازل الأولى، ونظرا للمجال الواسع للتدخلات البنكية أصبح من الضروري أن تتصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير من أصحاب الودائع الخاصة وقد حدد البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية أدوات تنظيم تحدد فيها شروط للنشاط البنكي وكذا القواعد الاحترازية والتي شرع في تطبيقها ابتداء من جانفي 1992 تطبيقا للتعليمية رقم 91-34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية. (17)

و يمكن أن نميز القواعد الاحترازية التالية:

- رأس المال الأدنى: يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأس المال الأدنى هو النظام رقم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي نص على أن يكون الحد الأدنى لرأس المال للبنوك 500 مليون دج دون أن يقل هذا المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة، وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محمدا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية. (18)

- نسبة تقسيم المخاطر: تهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين الأموال الذاتية للبنك والتزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، وهذا من أجل تخفيف تأثير إفلاس مدين أو أكثر، وتحدد القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر التي يتوجب على كل بنك و مؤسسة مالية احترامها وهي: - نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [المخاطر الناتجة عن المستفيد / صافي الأموال الذاتية] $\geq 25\%$. تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية وتلك خارج الميزانية ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة أي 16% .

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذين يحصل كل واحد منهم على حجم قروض تتجاوز نسبة 15% من صافي الأموال الذاتية، لا يجب أن تفوق 10 مرات صافي الأموال الذاتية للبنك والمؤسسة المالية. (19)

- متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع: لقد نصت قواعد الحذر في الجزائر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة المخاطرة وتكوين المخصصات اللازمة لها، كما يجب على أي بنك أن يقوم بالتأمين على الودائع التي لديه لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وذلك لحماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان، ويعتبر وضع نظام لضمان الودائع من أهم مقترحات لجنة بازل لمعالجة إفلاس البنوك. (20)

- نسبة تغطية المخاطر: وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر القرض الناتجة عن عملية توزيع القروض تعرف بنسبة الملاءة المالية أو نسبة كوك حيث:

نسبة كوك = [الأموال الخاصة الصافية / مجموع الأخطار المرجحة].

وقد حددت هذه النسبة ب 8% كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامها وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999 إذ حددت قبل ذلك بنسب أخرى كالتالي:

- 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995؛

- 5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛

- 6 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛

- 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998. (21)

- **السيولة:** هذه النسبة تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر والخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية حيث تكون هذه البنوك والمؤسسات مستعدة لتسديد ديونها في أجال استحقاقها وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر أو تساوي 100% أي: نسبة السيولة = [الأصول السائلة في المدى القصير/الخصوم المستحقة في المدى القصير] $\leq 100\%$

- **وضعيات المصرف:** هذه القاعدة تهدف إلى تخفيف آثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة، و في هذا الإطار وضعت السلطة النقدية نسبتين، ويتعلق الأمر ب:

- نسبة قصوى محددة ب 10% بين مبلغ وضعية الصرف (قصيرة أو طويلة) مع مبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [مجموع وضعيات الصرف في كل عملة/ صافي الأموال الذاتية] $\geq 10\%$.

- نسبة قصوى لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات / صافي الأموال الذاتية] $\geq 30\%$.

2 - تحليل مؤشرات البنك الوطني الجزائري باستخدام معيار CAMELS

2-1 تحليل مؤشر كفاية رأس المال (نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول): تمثل هذه النسبة ما تم استعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك وحسب نظام camels والدراسة التي قامت بها مؤسسة examiner orientation الأمريكية إذا كانت النسبة أكبر من 5% فهذا مؤشر على أن رأس مال البنك جيد، أما إذا كانت أكبر من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ملائم، في حين إذا كانت أقل من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف، أما إذا كانت أقل من 3% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف جدا، ولمعرفة مدى ملائمة رأس مال البنك الوطني خلال أربع سنوات المتوفرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول الوحدة: دج

البيان	2009	2010	2011	2012
رأس المال المدفوع	41.600.000	41.600.000	41.600.000	41.600.000
الاحتياطيات	8.026.164	24.839.732	65.647.403	86.804.864
أموال لمواجهة الأخطار المصرفية العامة	28.417.616	42.859.591	42.034.337	40.612.095
الأرباح المحتجزة	13.746.086	13.746.086	661.676	2.000.000
نحصل على رأس المال الأساسي				

171.016.959	149.943.416	123045409	91.789.866	رأس المال الأساسي
1.840.371.250	1.521.174.069	1.341.211.616	1.190.013.203	متوسط الأصول
%9.29	%9.85	%9.17	% 7.71	رأس المال الأساسي / متوسط الأصول
%9.00				متوسط النسبة
1				تصنيف رأس مال البنك

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

من الجدول أعلاه يتبين أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول في ارتفاع عبر السنوات حيث: خلال سنة 2009 كان البنك الوطني الجزائري يملك حوالي 91 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 7.71% من متوسط الأصول التي بلغت حوالي 1190 مليون دج ثم ارتفعت النسب في السنوات الأخيرة إلى 9% وذلك بسبب إصدار بنك الجزائر قرار برفع رأس مال البنك الوطني الجزائري فقام هذا الأخير بإصدار 27000 سهم قامت بشراؤها الخزينة العمومية.

- وباستعراض متوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول والبالغة 9% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ملاءة رأس مال البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة وفقا لنظام camels نجد أنها أكبر من 5% أي تقع في المستوى الأول بمعنى أن البنك يملك رأس مال جيد ويتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، أي أن رأس المال كاف لتمويل أصول البنك، وزيادة رأس المال الأساسي بما يتناسب مع حجم موجوداته يضمن سلامة واستقرار البنك.

2 - تحليل مؤشر جودة أصول

1-2 - نسبة الأصول المرجحة WCR:

نسبة الأصول المرجحة = [المخصصات] / [حقوق الملكية + المخصصات].

الجدول رقم 2: نسبة الأصول المرجحة

2012	2011	2010	2009	البيان
1.023.538	1.050.681	1.050.681	1.101.774	مخصصات القطاع العام
1.875.623	1.968.904	3.765.695	2.057.344	مخصصات القطاع الخاص
2.899.161	3.019.585	4.816.376	3.159.118	المخصصات الإجمالية
41.600.000	41.600.000	41.600.000	41.600.000	رأس المال المدفوع
86.804.864	65.647.403	24.839.732	8.026.164	الاحتياطات
128.404.864	107.247.403	66.439.732	496.266.164	حقوق الملكية
%2.20	%2.73	%6.75	%0.63	نسبة التصنيف المرجح
%3.07				متوسط النسبة WCR
1				درجة التصنيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: خلال سنة 2009-2010 نلاحظ أن النسبة ارتفعت من 0.63% إلى 6.75% وهو مؤشر على وجود حجم من الديون المتعثرة ثم انخفضت هذه النسبة خلال السنوات 2011-2012 ب 2.73% - 2.20% على التوالي وهذا مؤشر جيد ويرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع الاحتياطات وارتفاع حقوق الملكية. بمعنى أن البنك أدرك الخطأ الحاصل في نشاطه فيما يخص حجم الديون المتعثرة.

- وباستعراض متوسط النسبة WCR البالغة 3.07%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة أصول البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول، فإن هذه النسبة أقل من 5%. بمعنى أن أصول البنك قوية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (1)، ولكن هذه النسبة غير كافية للحكم على مؤشر جودة الأصول لذلك سوف نقوم بتحليل النسبة التالية:

2-2- نسبة التصنيف الإجمالي TCR :

نسبة إجمالي التصنيف $TCR = \frac{[القروض المتعثرة]}{[حقوق الملكية + المخصصات]}$.

الجدول رقم 3 : نسبة التصنيف الإجمالي

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض المتعثرة بالقطاع العام	60.174.302	60.105.132	58592234	57129132
القروض المتعثرة بالقطاع الخاص	103.324.729	100.249.743	1076335347	106473450
إجمالي القروض المتعثرة	163.499.031	160.354.875	1134927581	163602582
المخصصات الإجمالية	3.159.118	4.816.376	3019585	2899161
حقوق الملكية	496.266.164	66.439.732	107247403	128404864
نسبة التصنيف الإجمالي TCR	32%	225%	1029%	124%
متوسط النسب TCR	352%			
درجة التصنيف	5			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التصنيف الإجمالي غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: خلال سنة 2009-2010 ارتفعت نسبة التصنيف الإجمالي من 32.73% إلى 225.04% بسبب زيادة الديون المتعثرة حيث تفوق تقريبا حقوق الملكية والمخصصات بكثير، ورغم زيادة حقوق الملكية سنة 2011 إلا أن النسبة TCR ارتفعت إلى 1029.25% وهذا مؤشر على وجود اختلال في نشاط البنك، وملاءة رأس المال ومخصصات الديون المتعثرة غير كافية لمواجهة المخاطر، وعلى الرغم من انخفاض النسبة سنة 2012 إلا أن الديون المتعثرة مازالت تفوق تقريبا حقوق الملكية والمخصصات وهذا مؤشر على وجود مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة. باستعراض متوسط النسبة TCR البالغة 352.90% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة أصول البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 3)، فإن هذه النسبة أكبر من 100%. بمعنى أن أصول البنك غير مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (5) وهو الأسوأ.

يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل مؤشر جودة الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: ملخص نسب تحليل مؤشر جودة الأصول

البيان	درجة التصنيف
التصنيف المرجح WCR	1
التصنيف الإجمالي TCR	5
تصنيف أصول البنك	3

المصدر: من إعداد الباحثين

من الجدول أعلاه يتبين أن أصول البنك الوطني الجزائري جيدة بعض الشيء وتقع في المستوى الثالث، بمعنى أن البنك يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث إعسار البنك إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

3 - تحليل مؤشرات الربحية: كما سبق القول فإن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فانخفاض مؤشرات الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه المؤشرات قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، ولأغراض الوقوف على مدى ربحية البنك يتم حساب وتحليل النسب التالية:

3-1 - معدل العائد على إجمالي الموجودات: تستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة وارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والتحكم في التكاليف والعكس صحيح ويقاس هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$ROA = \frac{[\text{صافي الدخل}]}{[\text{إجمالي الموجودات}]}$$

والجدول الموالي يبين العائد على إجمالي الموجودات للأربع سنوات للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم 5: معدل العائد على إجمالي الموجودات ROA

البيان	2009	2010	2011	2012
إجمالي الموجودات	1.260.737.875	1.421.685.356	1.620.662.782	2.060.079.717
متوسط الأصول	119.0013.203	1.341.211.616	1.521.174.069	1.840.371.250
صافي الدخل	21.016.960	32.599.909	34.819.139	27.180.499
نسبة العائد على متوسط الأصول	%1.66	%2.29	%2.14	%1.31
متوسط نسب ROA	%1.85			
درجة التصنيف	1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول في ارتفاع مستمر عبر السنوات 2009-2010-2011 وهذا نتيجة تزايد أرباح البنك بعلاقة طردية مع أصوله ورغم انخفاض النسبة سنة 2012 بسبب انخفاض الدخل إلا أن النسبة 1.31% تعتبر مؤشر جيد على أداء البنك وارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله.

باستعراض متوسط النسبة ROA البالغة 1.85%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 4 ص 18)، فإن هذه النسبة أكبر من 1.5% بمعنى أن ربحية البنك جيدة وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (1)، إلا أن حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على مؤشر ربحية البنك لذلك يتطلب الأمر تحليل نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل.

3-2- نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توليد الدخل من نشاط البنك العادي، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن للإدارة القدرة على توليد أرباح من نشاط البنك العادي بغض النظر عن النشاط غير العادي، والجدول الموالي يبين تطور هذه النسبة خلال أربع سنوات BNA .

الجدول رقم 6: نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل

البيان	2009	2010	2011	2012
الدخل من التمويل	52.437.400	41.960.887	57.012.496	64.150.441
إجمالي الدخل	73.454.360	74.560.796	91.831.635	91.330.940
نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	71.38%	56.27%	62.08%	70.23%
متوسط النسب	64.99%			
درجة التصنيف	2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل غير مستقرة حيث: بمقارنة سنة 2010 بسنة 2009: في سنة 2009 بلغت نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل 71.38% بمعنى أن البنك الوطني الجزائري يحقق 71.38% من إيراداته بالاعتماد على نشاطه العادي، أما في سنة 2010 فقد انخفضت هذه النسبة إلى 56.27% نتيجة ارتفاع الدخل ثم ارتفعت النسب سنة 2011-2012 ب 62.08% - 70.23% نتيجة ارتفاع الدخل من التمويل بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل من النشاط غير العادي للبنك.

وباستعراض متوسط نسب الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل البالغة 64.99% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 4 ص 18)، فإن هذه النسبة تقع في المجال [50% - 75%] بمعنى أن ربحية البنك مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (2).

مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل مؤشر الربحية في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: تلخيص نسب تحليل مؤشر الربحية

درجة التصنيف	البيان
1	معدل العائد على الأصول ROA
2	نسب الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل
2	تصنيف ربحية البنك

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: تصنيف ربحية البنك = $1+2/1.5=2$ ويمنح لها التصنيف رقم (2).

يتبين أن ربحية البنك الوطني الجزائري مرضية وتقع في المستوى الثاني أي أن البنك الوطني الجزائري يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف من أجل مسار أفضل للبنك.

4 - تحليل مؤشرات السيولة

4-1 - نسب السيولة الحاضرة: تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي، أو البنوك الأخرى، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب وانخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات التي يوجه بها المصرف التزاماته المختلفة، ولمعرفة مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم 8: نسب السيولة الحاضرة

البيان	2009	2010	2011	2012
صندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك	82.826.670	121.610.230	213.006.730	246.496.510
سندات عمومية	296	296	296	220
السيولة الحاضرة	82.826.966	121.610.526	213.007.026	246.496.730
ديون بذمة المؤسسات المالية	201.088.954	290.560.461	48.006.753	110.841.943
ودائع العملاء	723.959.223	738.292.584	970.673.130	1.325.198.501
خصوم أخرى	37.985.095	43.414.989	277.474.800	278.753.158
الخصوم المستحقة على المدى القصير	963.033.272	1.072.268.034	1.296.154.683	1.714.793.602
نسبة السيولة الحاضرة	%8.60	%11.34	%16.43	%14.37
متوسط النسبة	%12.68			
درجة التصنيف	2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة الحاضرة غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: بلغت نسبة السيولة الحاضرة 8.60% سنة 2009 وهي غير كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل ثم ارتفعت سنة 2010-2011 بنسب 11.34% - 16.43% على التوالي بسبب ارتفاع السيولة الحاضرة بنسب أكبر من ارتفاع الودائع وما في حكمها وهذا مؤشر على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب ثم انخفضت النسبة سنة 2012 ب 14.37% نتيجة ارتفاع الخصوم المستحقة بنسبة أكبر من ارتفاع السيولة الحاضرة لدى البنك الوطني الجزائري.

وباستعراض متوسط النسبة البالغة 12.68% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول سابقا، فإن هذه النسبة أكبر من 12% وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (2)، إلا أن حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على مؤشر سيولة البنك لذا يتطلب الأمر تحليل نسب التوظيف.

4-2 - نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا مؤشر على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

الجدول رقم 9: نسبة القروض إلى الودائع

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض	876.073.468	858.981.230	1.018.304.299	1.414.035.360
الودائع	963.033.272	1.072.268.034	1.296.154.683	1.714.793.602
نسب التوظيف	90.97%	80.10%	78.56%	82.46%
متوسط نسب التوظيف	83.02%			
درجة التصنيف	5			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

يتضح أن نسبة التوظيف غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: خلال سنة 2009 بلغت نسبة التوظيف 90.97% وهي نسبة كبيرة جدا وهذا مؤشر على ضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية كما أن البنك يمنح حجما كبيرا من القروض على حساب سيولته ثم انخفضت خلال سنوات 2010-2011 بنسبة 80.10% - 78.56% على التوالي بسبب ارتفاع الودائع وكذلك انخفاض النسبة التي كانت القروض تمنح بها، ثم نجد أنها ارتفعت سنة 2012 إلى 82.46% بسبب ارتفاع القروض. باستعراض متوسط نسب التوظيف البالغة 83.02% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول، فإن هذه النسبة أكبر من 71%. بمعنى أن سيولة البنك غير مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (5) وهو الأسوأ، إن نسبة التوظيف غير كافية للحكم على مؤشر السيولة لذلك يتطلب الأمر تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

4-3 - نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم 10: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض	876.073.468	858.981.230	1.018.304.299	1414035360
الأصول	1.260.737.875	1.421.685.356	1.620.662.782	2.060.079.717
القروض إلى إجمالي الأصول	%69.48	%60.41	%62.83	%68.63
متوسط النسبة	%65.33			
درجة التصنيف	4			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في ارتفاع مستمر حيث: خلال سنة 2009 بلغت النسبة %69.48، بمعنى أن %69.48 من أصول البنك هي قروض ممنوحة ثم انخفضت النسبة إلى %60.41 بسبب زيادة الأصول ونلاحظ خلال سنة 2011-2012 ارتفاع النسب بـ %62.83 - %68.63 على التوالي نتيجة ارتفاع القروض بنسب أكبر من ارتفاع الأصول.

باستعراض متوسط النسبة البالغة %65.33 والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 5)، فإن هذه النسبة أقل من %70 وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (4)، مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي تم استخدامها في تحليل مؤشر السيولة.

الجدول رقم 11: تلخيص نسب تحليل مؤشر السيولة

البيان	درجة التصنيف
نسب التوظيف	5
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	4
نسب السيولة الحاضرة	2
تصنيف سيولة البنك	4

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: تصنيف سيولة البنك = $3/2+4+5 = 3.6$ ويمنح لها التصنيف رقم (4).

من الجدول أعلاه يتبين أن سيولة البنك الوطني الجزائري هامشية وتقع في المستوى الرابع أي أن البنك يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

5- تحليل مؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق

5-1 - تحليل فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

الفجوة = GAP [الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة] - [الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة].

الجدول رقم 12 : تحليل فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

2012	2011	2010	2009	البيان
393035580	1018304595	759219526	876073764	الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة
279869346	117835306	111800873	76375280	حقوق على المؤسسات المالية
113166014	900468993	747418357	799698188	حقوق على العملاء
220	296	296	296	أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة
1728915940	1060549972	1086390323	977155561	الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة
110841943	48006753	290560461	201088954	ديون بذمة المؤسسات المالية
13251985501	970673130	738292584	723959223	ودائع العملاء
278753158	27747800	43414989	37985095	خصوم أخرى
141222289	141222289	141222289	141222289	ديون تابعة
(1335880360)	(42245377)	(327170797)	(101081797)	الفجوة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال الأربع سنوات محل الدراسة فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح أي الناتج يوضح أن هناك مخاطر في جانب الالتزامات يمكن أن يتعرض لها البنك في حال ارتفاع أسعار الفائدة فيتم العمل على إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال الفجوة الناتجة بواسطة إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في انهيار البنك. مما سبق يمكن التوصل إلى الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري فيما يتعلق بمؤشرات الحيطة والحذر الجزئية، والذي يتم تقييمها استنادا للتصنيف المركب camels.

جدول رقم 13: تصنيف مؤشرات السلامة للبنك الوطني الجزائري

درجة التصنيف	البيان
1	تصنيف رأس مال البنك
3	تصنيف جودة أصول البنك
2	تصنيف ربحية البنك
4	تصنيف سيولة البنك
2.5	التصنيف الكلي للبنك

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: التصنيف الكلي للبنك = $1+2+3+4/4 = 2.5$.

من الجدول أعلاه يتبين أن البنك الوطني الجزائري وفقا لسياسة التقييم المركب camels وحسب الجدول فإنه يقع في المستوى الثالث. بمعنى أن البنك تواجهه بعض نقاط الضعف، مثل تزايد حجم القروض المتعثرة وعدم قدرته على إدارة السيولة وقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة وعليه بذل المزيد من الجهود وذلك للحد من القروض المتعثرة التي تؤدي إلى رداءة الأصول التي يمتلكها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح نقاط الضعف في إطار زمني معقول قبل تفاقمها.

خاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة الدور الذي تلعبه مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية والتي تعرف بإطار CAMELS في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية والتقليل من حدتها حيث يعالج معيار CAMELS مشاكل البنوك في ستة مجالات دون غيرها وهي رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق ومن خلال متابعتها وتقييمها ومعرفة سلوكها بصفة دائمة يمكن التعرف على الوضعية الكلية للبنك بطريقة شاملة تساعد في معالجة الاختلال وسد الثغرات في المؤشرات ذات الأداء المرضي أو السيئ قبل تفاقمها. بما يضمن المسار الأفضل للبنك والحد من قابلية تعرض القطاع المصرفي للاهتزاز، والبنوك الجزائرية لا تملك نظام تقييم مصرفي يعتمد عليه بنك الجزائر في مراقبته لهذه الأخيرة، بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي تصدرها السلطة النقدية في الجزائر حيث تشترك مع النظام الأمريكي في الأخذ بعين الاعتبار كل من كفاية رأس المال والسيولة.

التوصيات: تعتبر الأزمة المالية الراهنة الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال؛ وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من 10% من إجمالي التجارة العالمية. يمكننا اقتراح مجموعة من الحلول تتمثل في:

- ✓ تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى والمعايير الدولية.
- ✓ الاستمرار في تحليل مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في أزمة مالية وذلك من خلال معرفة سلوكها، وإذا نجح هذا التنبؤ فإنه يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية قد تكون تكاليفها باهظة على الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي؛
- ✓ ضرورة استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر يكون من مسؤولية إدارة جميع المخاطر بأنواعها وتكوين أطر مهارية تجيد التعامل مع المخاطر المصرفية المتعددة واستخدام معايير حديثة وفعالة تمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها؛
- ✓ ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وتبني قواعد الشفافية والإفصاح التي أقرتها لجنة بازل الثانية، وتعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية في الجزائر والعمل بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر الذي يقوم على أساس استعمال نظم التقييم بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي.

- ✓ ضرورة تبني البنوك الجزائرية أنظمة تقييم حديثة ومتطورة كنظام camels تساعد على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات وقياس صحة وسلامة الجهاز المصرفي وعملاً بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى إليها لجنة بازل الثانية؛
- ✓ ضرورة الالتزام بتطبيق القواعد الاحترازية والرامية للحد من المخاطر والتي تكتسي صبغة عالمية ممتثلة في متطلبات لجنة بازل للسلامة المصرفية؛
- ✓ ضرورة انتقال البنك الوطني الجزائري من التصنيف الثالث إلى التصنيف الأول بعد معالجة نقاط ضعفه وتعزيز مواطن قوته التي حددها التقييم الشامل بنظام camels، وذلك بالقيام بإجراءات سريعة من أجل التخلص من تزايد القروض المتعثرة التي تؤدي إلى رداءة الأصول التي يمتلكها ومع مرور الزمن قد تؤدي إلى نقص رأس المال، وعليه أيضاً أن يحقق التوازن بين توظيف السيولة والاحتفاظ بما حتى لا يتعرض لمشاكل مستقبلية تهدد سلامة النظام المصرفي في مجمله .
- ✓ إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع.
- ✓ تطوير و تنمية الموارد البشرية و الاهتمام بالمستوى المهني لإطارات البنك.

قائمة المراجع:

- 1- نزار العيسى، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007.
- 2- Hassane Souheil, " Effet de la libéralisation du système financière Tunisien sur l'Evolution des risques des banques", Université LAVAL, 2000, p12
- 3- أحمد الطلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها"، من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، www.arab-api.org/course23/c23_first.htm :
- 4- حريري عبد الغني، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص نقود ومالية، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف، 2007/2006، ص ص 64، 65.
- 5- بريس عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 05، 06 ماي 2009.
- 6- Hassane Souheil, "Effets de la libéralisation du système financière Tunisie sur l'Evolution des risque des banque". Op, Cit, p10.
- 7- حريري عبد الغني، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 66 .
- 8- Varouj A.Aivazian, " microeconomic Elements and perspectives form finance Theory", in Jose M. fanelli and Rohinton Medhora'eds' financial reform in developing. Canada MIDRC .1998 p343
- 9- Rajan, Ramkishen, "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples from East Asia", Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.
- 10- عبد الباري محمد الطاهر، عبد العزيز علي مرزوق، مدخل لتحسين إدارة خدمات الحج، www.manshawi.com
- 11- عبد الباري محمد الطاهر، وعبد العزيز علي مرزوق، مرجع سبق ذكره.
- 12- Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, les Crises Financières, Paris : la Documentation Française, 2004, p 15.
- 13- عرفات تقي الحسيني: التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999 ، ص 200 .
- 14- عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009، ص 191.

- 15- أحمد مهدي بلواقي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، جدة - المملكة العربية السعودية، 2008، ص 81
- 16- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، 10 أكتوبر 2008.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 2.
- 18- محمد عبد الحلیم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة " الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية" جامعة الأزهر، 11 أكتوبر 2008.
- 19- يوسف أبو فارة: ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر 09 ديسمبر 2009.
- 20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطوير الأسواق المالية وإصلاح مؤسساتها: قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 41-42: على الموقع:
- www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-04-5-a.pdf
- 21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 42.
- 22- لطرش ذهبية: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 23- بيان صحفي رقم 09/85: صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض، من الموقع الإلكتروني: www.imf.org
- 24- بيان صحفي رقم 09/85: صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض، مرجع سابق.
- 25- بيان صحفي رقم 09/264: صندوق المجلس التنفيذي صندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، 20 جويلية 2009، من الموقع الإلكتروني: www.imf.org
- 26- نشرة صندوق النقد الدولي، المديرون التنفيذيون يؤيدون جهود الإصلاح الشامل لنظام الحصص والأصوات في الصندوق، 28 مارس 2008، من الموقع الإلكتروني: www.imf.org
- 27- لطرش ذهبية: مرجع سابق.
- 28- لطرش ذهبية: مرجع سابق.